تحرك عاجل

احتجاز ناشط سعودي بمعزلٍ عن العالم الخارجي

لا يزال المدافع السعودي عن حقوق الإنسان محمد العتيبي، محتجزًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي في المملكة العربية السعودية منذ 28 مايو/أيار 2017، وذلك بعد ترحيله من قطر. ويُعتبر سجين رأي، كما أنه مُعرضٌ لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

اعتُقل محمد **العتيبي** في مطار الدوحة، بقطر؛ ثم رُحِّل إلى المملكة العربية السعودية، في 25 مايو/أيار 2017. ولم يتسن له الاتصال بأسرته، منذ أن اتصل بشقيقه في 28 مايو/أيار 2017، وأخبره بأنه محتجزٌ بسجن الدمام، في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. كما ذهب أحد أقرباء محمد العتيبي إلى سجن الدمام، في 5 يونيو/حزيران 2017، ولكن لم يُسمح له برؤيته. ويُحتجز بمعزلٍ عن العالم الخارجي، دون أن يُتاح له الاتصال بأسرته أو محامٍ، مما يُعرضه لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

حاول محمد العتيبي وزوجته سلوى الشهري، في حوالي الساعة الثامنة مساء يوم 24 مايو/أيار 2017، الصعود على متن رحلة مُتجهة إلى النرويج، حيث حصلا على صفة اللجوء. بيد أن مسؤولين قطريين قاموا بمنعهما من السفر في مطار الدوحة، إذ أخبروا محمد العتيبي بأنه سيُسمح له فقط بمغادرة قطر، ليتوجه إلى المملكة العربية السعودية. وبعدما غادرا مطار الدوحة إلى محل إقامتهما، تلقى محمد العتيبي مكالمة من مسؤولي الهجرة، يطلبون منه العودة إلى المطار، حتى يتسنى لهم معالجة مسألة سفرهما؛ إلا أن مسؤولي "أمن الدولة" اعتقلوه، لدى وصوله، واقتادوه إلى موقعٍ مجهول.

وفي 25 مايو/أيار 2017، ذهب شقيق محمد العتيبي إلى مقر "أمن الدولة" في الدوحة، وأخبره مسؤولون قطريون أن شقيقه يجري احتجازه هناك، وأنه سيكون قد عاد، في غضون ثلاثة أيامٍ. واتصلت سلوى الشهري، في 28 مايو/أيار 2017، بـ"أمن الدولة"، وأخبروها أنه رُحِّل إلى المملكة العربية السعودية. وبعد أن قامت

بفحص سجل سفره على شبكة الإنترنت، وجدت أنه غادر قطر، مُتجهًا إلى المملكة العربية السعودية، في الساعة الثالثة وثلاث دقائق من فجر يوم 25 مايو/أيار 2017، أي بعد بضع ساعات فحسب من احتجازه بمطار الدوحة. وكانت تجري محاكمة محمد العتيبي، منذ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بتهمٍ ترجع إلى أنشطته السلمية. ومن المقرر أن تُعقد جلسة المحاكمة المقبلة في 12 يوليو/تموز 2017.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السعودية إلى أن تُفرج عن محمد العتيبي، على الفور وبدون شرط أو قيد، إذ أنه سجين للرأي لم يجر احتجازه، إلا على خلفية ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية التجمع؛
- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة الاتصال المنتظم له بأسرته وبمحامٍ يختاره بنفسه؛
- حث السلطات على أن تسمح له ولزوجته بالسفر بحرية إلى النرويج، حيث يحملان وثائق السفر السليمة التي تتيح لهما ذلك.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 20 يوليو/تموز 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرميّن الشريفيّن

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: 3125 403 11 966+

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية، ص.ب 2933،

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 403 3125

تويتر: @M_Naif_AlSaud

وتُرسل نسخ إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،

شارع الجامعة، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 401 1741 / 402

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 124/17. للمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6391/2017/ar/

Field Cod

تحرك عاجل

احتجاز ناشط سعودي بمعزلٍ عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

وصل محمد العتيبي إلى قطر في فبراير/شباط 2017، بعدما أصدرت سلطات المملكة العربية السعودية قرارًا بمنعه من السفر، بعد أن صدر بحقه حكم بالإدانة بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان. ووافقت السلطات النرويجية على إعادة توطينه هو وزوجته كلاجئين، بينما كانا بالدوحة، وأصدرت لهما تأشيرة سارية لمدة 90 يومًا لدخول النرويج. وكان من المقرر أن يسافر إلى أوسلو برفقة زوجته في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، في 25 مايو/أيار 2017.

قُدم محمد العتيبي وعبد الله العطاوي، مؤسسا جمعية "الاتحاد لحقوق الإنسان"، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2016، إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، وهي محكمة خاصة لنظر قضايا مكافحة الإرهاب، وأُنشئت لمعالجة الجرائم المتصلة بالأمن. ووُجهت إلى الرجلين قائمة تهم تتضمن، بين جملة تهم أُخرى، "اشتراكهما في تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة"، و"إعداد وصياغة وإصدار بيانات تتضمن إساءة لسمعة المملكة ولسياستها ولمؤسساتها العدلية والأمنية، والتوقيع عليها ونشرها على الإنترنت؛ بهدف تفرقة اللُحمة الوطنية والنيّل من هيبة الدولة وأمنها واستقرارها"، و"نشرهما لمعلومات عن إجراءات التحقيق معهما بعد تعهدهما بعدم النشر".

كما وُجه إلى محمد العُتيبي اتهامٌ بـ"نشره لتغريدات مناوئة ومسيئة من شأنها المساس بالنظام العام وإعادته نشر تغريدات مماثلة، تتضمن إساءة للمملكة ولولاة الأمر وللدول العربية"، و"استعدائه لمنظمات حقوقية دولية ضد المملكة"، و"تبنيه لمشروع الملكية الدستورية"، و"مشاركته عبر لقاءين في إحدى القنوات الفضائية المعادية للمملكة"، و"تحريض المواطنين بالمملكة على التظاهر".

قام عبد الله مضحي العطاوي، ومحمد عائض العتيبي، وعبد الله فيصل الحربي، ومحمد عبد الله العتيبي بإنشاء منظمة مستقلة لحقوق الإنسان، تحمل اسم "الاتحاد لحقوق الإنسان" في مارس/آذار 2013. ومن بين الأهداف المُدرجة في البيان التأسيسي للمنظمة الغير حكومية ما يلي: "نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛ وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وقيمها، والتعريف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وكذلك "تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية والأنشطة الاجتماعية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية". كما تهدف المنظمة أيضًا إلى "إلغاء عقوبة الإعدام التعزيرية بشكل كامل" وتحقيق أهداف المنظمة "بجميع الوسائل المشروعة قانونيًا وأخلاقيًا عن طريق اللجوء إلى القضاء في الأمور التي تستدعي ذلك وتفعيل دور القانون".

وفي الشهر التالي، استُدعي الرجال الأربعة لإجراء تحقيقات معهم، وذلك بعدما أعلموا السلطات رسميًا بشأن تأسيسهم جمعية "الاتحاد لحقوق الإنسان"، وتقدموا بطلبٍ للترخيص. واستدعتهم "هيئة التحقيق والادعاء العام" جميعًا للتحقيق، كما أُرغموا على توقيع تعهدات بإغلاق المنظمة. بيد أن "هيئة التحقيق" اتهمت محمد العتيبي وعبد الله العطاوي بمواصلة أنشطتهما، وأقامت دعوى جديدة بحقهما، والتي بدأت "المحكمة الجزائية المتخصصة" نظرها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

الاسم: محمد العتيبي

النوع: ذكر